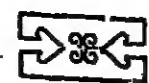


عبد الملك بن عبد العزيز
الاسم
الطرية
الرسمية
المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاثنين في ١٦ شوال سنة ١٣٦٦ الموافق ١ ايلول سنة ١٩٤٧ العدد ٩١٨

الغفرس

٩١٨	قانون رقم [٢٩] لسنة ١٩٤٧ [قانون موقت معدل لقانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١]
٩١٨ - ٩١٩	قانون رقم [٣٠] لسنة ١٩٤٧ [قانون موقت معدل لقانون السكاتب المعدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٦]
٩١٩ - ٩٢٠	قانون رقم [٣١] لسنة ١٩٤٧ [قانون ملحق بقانون الموازنة العامة الموقت رقم ١٠ لسنة ١٩٤٧/٩٤٨ المالية]
٩٢٠	نظام البريد رقم ١ - لسنة ١٩٤٧
٩٢٠ - ٩٢١	نظام كفالات المواطنين رقم [١] لسنة ١٩٤٧
٩٢١	نظام جوازات السفر رقم [٣] لسنة ١٩٤٧ [صادر بمقتضى قانون الجوازات رقم ٥ لسنة ١٩٤٢]
٩٢١ - ٩٢٢	نظام الانتقال والسفر رقم [١] لسنة ١٩٤٧ [صادر بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١]
٩٢٢ - ٩٢٣	أفاق معقودين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة في عمان
٩٢٣ - ٩٢٤	تاريخ ١٤/٨/١٩٤٧
٩٢٤ - ٩٢٥	إعلان رقم [٢] لسنة ١٩٤٧ [صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١] رخصة عامة مطلقة
٩٢٥ - ٩٢٦	المواطنون
٩٢٦ - ٩٢٧	الإعلانات



١٤٨١ سنة ١٣٦٦

القرارات والقرارات

مجلس الوزراء (السياسة الخارجية)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ ،
نصادق - بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره :-

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٧

(قانون موقت معدل لقانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١)

- ١ - تضاف الفقرة التالية الى المادة التاسعة من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ .
و اذا كان الموظف «عالمًا» مدة الثلاثين سنة الاثني عشر سنة وخمسة وعشرين سنة ونسبة ١ من ٣٠ بصفة ١ من ٢٥ حينئذ ورد ذلك في المواد ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ من هذا القانون بشرط :
أ - ان يكون المبلغ قد اتم خدمة فعلية في سلك التعليم مقبولة للتقاعد لا تقل مدتها عن خمسة عشر عامًا .
ب - ان تحصل منه المائدات التقاعدية عن المدة التي تقل عن ثلاثين عامًا على اساس الراتب الاخير .
- ٢ - يعمل بهذا القانون الموقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ١٩٤٧/٨/٦

جبر

وزير المالية والاقتصاد
سليمان النابلسي
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

مجلس الوزراء (السياسة الخارجية)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ ،
نصادق - بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور - على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :-

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٤٧

(قانون موقت معدل لقانون الكاتب العدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٦)

- ١ - تضاف الفقرات التالية بموجبه :
٠٠٠ والاوراق والمستندات التي تعود للحكومة ، في المادة ٣٩ من قانون الكاتب العدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٦ .

- ١ - بما فيها عقود الكفالات المعطاة من موظفي الحكومة او من ينوب عنهم لقبض الاموال الاميرية ،
- ٢ - يعمل بهذا القانون الموقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ١٩٤٧ / ٨ / ٥

جبر

وزير المالية
بشاره غصيب
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

مجلس الوزراء (السياسة الخارجية)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/١٣ ،
نصادق بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤٧

(قانون ملحق بقانون الموازنة العامة الموقت رقم ١٠ لسنة ١٩٤٧/٨/١٣ المالية)

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت [قانون ملحق بقانون الموازنة العامة الموقت رقم ١٠ لسنة ١٩٤٧] ويعمل به منذ بداية السنة المالية المذكورة .
- ٢ - اجيز بموجب هذا القانون اجراء التعديلات التالية على الجدولين رقم ١ ورقم ٢ الملحقين بقانون الموازنة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٤٧ .

أ - تضاف المبالغ التالية الى فصول الخرج المدرجة ازاء كل منها :

الاجمال لف	المبلغ لف	الفصل	عنوانه
		النفقات العادية	
	١٢٠	٤	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة
	٢٤٠	٩	هاترة الجمارك والتجارة والصناعة (رواتب لاربية محافظين كتاب راتب شهري قدره خمسة جنيهات لكل منهم على حساب البلديات)
	١٥٨٠	١١	وزارة الخارجية
	٢٤	١٤	هاترة الانوار
	٣٣٢٥	١/١٥	الاشغال العامة المتكررة
	٩٠٠٠	١٧	الاراضي والمساحة
	١٠٥٠٠	١٩	النفقات العامة
٢٤٦٨٩			
		النفقات فوق المادة	
	١٢٠٠	٢٥	الاراضي والمساحة (فوق المادة)
	٨٠٠	٢٩	البرق والبريد (فوق المادة)
٢٦٦٨٩			المجموع العام

مجلس الوزراء

ب - تؤمن النفقات المادية المبيتة في الفقرة [أ] من واردات المادة السابعة في الفصل السابع من الواردات .
٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

في ١٩٤٧/٨/٢٠

محرر

وزير المالية والاقتصاد
سليمان النابلسي
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

ينشر فيما يلي نظام البريد رقم - ١ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ ورقم ٤٢٩ واقرن بتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك المظلم ابيه الله .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نظام البريد رقم - ١ لسنة ١٩٤٧

- ١ - تلتى كلمة « فلسطين » من الاممود الاول من المادة الثامنة من نظام اجور البريد المنشور في العدد ١٤٣ من الجريدة الرسمية (كما قد عدله نظام البريد رقم ٥ لسنة ١٩٤٢) .
- ٢ - تلتى عبارة « دوالي فلسطين » من الفقرة [ب] من المادة [١٣] من نظام اجور البريد المنشور في العدد ١٤٣ (كما قد عدله نظام البريد رقم ٤ لسنة ١٩٤٢) .
- ٣ - يمدل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ينشر فيما يلي نظام كفالات الموظفين رقم - ١ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ ورقم ٤٢٥ واقرن بتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك المظلم .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نظام كفالات الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٤٧

- ١ - يربط بكفالة كل موظف من موظفي الحكومة انيط به قبض الاموال الاميرية او عهد اليه بمستودعات او لوازم اخرى ويكون رئيس الدائرة مسؤولا عن اخذ مثل هذه الكفالات وتحققها مرة كل ثلاثة اشهر لتأكد من نفاذ مفعولها .
- ٢ - عندما تهدد دائرة ما الى موظف في دائرة اخرى قبض اموال اميرية او بقولي مستودعات او لوازم اخرى او بالقيام على مشروع مالي خاص تقع مسؤولية اخذ الكفالة على رئيس هذه الدائرة او رئيس هذا المشروع المالي الخاص وليست على رئيس الدائرة المستفيد بها هذا الموظف .
- ٣ - يبين شكل ومبلغ الكفالات الواجب اخذها من الموظفين بشهادات يصدرها وزير المالية والاقتصاد .
- ٤ - لوزير المالية والاقتصاد ان يستلني من الكفالة اي موظف لا يتجاوز مقبوضاته الاسبوعية مقدار راتبه الشهري .
- ٥ - تكون الكفالة مستوفاة الشروط من حيث قيمتها وحالة الكفيل المادية بشهادة المجلسين الاداري والبلدي .
- ٦ - على رؤساء الدوائر ان يملوا حالا المتصرف او القائم مقام المختص بجميع الكفالات المأخوذة من قبليهم وعلى المتصرف او القائم مقام ان يقدم تقريرا كل ثلاثة اشهر الى رؤساء الدوائر المختصة عن حالة الكفيل المادية واذا وجد المتصرف او القائم مقام ان الكفيل لم يند ملينا فليد ان يلزم الموظف المختص بتبديله بكفيل آخر ويكون المتصرف او القائم مقام مسؤولا شخصيا عن اية خسارة تلحق بالموال الخيرية بما قد ينشأ عن قصيره في تنفيذ احكام هذا النظام .

١ - في رؤساء الدوائر خلال مدة شهر واحد من تاريخ المدل بهذا النظام ان يتبينوا ان الكفالات القائمة مطابقة مع احكام هذا النظام .

١ - يلى اي نظام او تصريح آخر يشلق بكفالات الموظفين .

١ - يمدل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

في ١٩٤٧/٨/٣

ينشر فيما يلي نظام جوازات السفر رقم - ٣ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٦ ورقم ٤٤٠ واقرن بتصديق صاحب الجلالة الملك المظلم ابيه الله .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نظام جوازات السفر رقم (٣) لسنة ١٩٤٧

صادر بمقتضى قانون الجوازات رقم (٥) لسنة ١٩٤٢

- ١ - لغدل المادة الثامنة من نظام الجوازات رقم ١ لسنة ١٩٤٠ المعدلة بنظام الجوازات رقم ١ لسنة ١٩٤٢ كما يلي :
(٥) - يستوف رسم قدره (٢٥٠) ملا عن تسجيل اي جواز سفر اجني او اية وثيقة اخرى اجنبية ما عدا الاحوال التي يكون فيها اي جواز سفر اجني او اية وثيقة اخرى اجنبية قد منح بشأنها تأشير مجاني بمقتضى المادة ١١ من هذا النظام وما عدا جوازات السفر البريطانية او اية وثيقة سفر اخرى بريطانية .
- ١ - يمدل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

في ١٩٤٧/٨/٦

ينشر فيما يلي نظام الانتقال والسفر رقم - ١ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٦ واقرن بتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك المظلم ابيه الله .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نظام الانتقال والسفر رقم (١) لسنة ١٩٤٧

صادر بمقتضى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤١

(الفصل الاول)

بدء العمل بالنظام وتماذيف

- ١ - يكون الكفالات والبيارات التالية ممانيا المينة بجانيها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
أ - نتي كلمة [مقاطعة] المقاطعة الادارية التي يقوم فيها الموظف عادة باماله الرسمية او التي يكون فيها مركز دائرة العام حسب التقسيمات الادارية .
- ب - ونتي عبارة « اقراء أسرة الموظف زوجة الموظف او زوجته واولاده القاسرين فقط الا انه يجوز اعتبار من الي

كل سنة اجتمعت

من أعضاء أسرة الموظف شرط أن يثبت بشهادة خطية موقعة من الموظف ووزير دائرته أن لا قال لهم غيره وأنهم يقيمون معه .

- ج - وتعفى كلة الموظف ، الموظف في الحكومة الذي يتقاضى مرتباً شهرياً من الخزينة العامة .
د - وتعفى كلة الراتب ، راتب الوظيفة الأساسي بصرف النظر عن أية علاوات أو مخصصات أخرى .
هـ - وتعفى كلة لية أي جزء من الليل لا يقل عن ست ساعات يقع بين الساعة السادسة مساءً والسابعة صباحاً .
٢ - تنفيذاً للاغراض المقصودة من هذا النظام يصنف الموظفون كما يلي :

- الصف الأول - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً يزيد على [٦٠] جنيتها
الصف الثاني - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ٣٧ جنيتها ولا يتجاوز ال [٦٠] جنيتها
الصف الثالث - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ١٧ جنيتها ولا يتجاوز ال [٣١] جنيتها
الصف الرابع - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ٩ جنيتها ولا يتجاوز ال [١٦] جنيتها
الصف الخامس - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ستة جنيتها ولا يتجاوز ال [٨] جنيتها
الصف السادس - أولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً يقل عن ٦ جنيتها .
٣ - يطبق هذا النظام على الموظفين الذين يخدمون بموجب عقود خصوصية مع مراعاة أية شروط خاصة قد ترد في عقود استخدامهم .

(الفصل الثاني)

الموظفون المقيمون مجدداً والموظفون الذين تنهي خدماتهم

- ٤ - أ - يؤدي إلى الموظفين عند تعيينهم لأول مرة نفقات انتقاليهم والرداء اسرهم واجور نقل امتعهم البيئية من حال الانهم العادية حين تعيينهم إلى الحال التي يقيمون فيها بمقتضى الترتيب المبين في هذا النظام بالنسبة للموظفين الذين يتنقلون من مكان إلى آخر .

- ب - إذا غادر موظف ما شرق الأردن دون تصريح أو ترك الخدمة في الحكومة أو عزل أو محي عن الوظيفة بسبب سوء سلوكه في غضون سنة واحدة من تاريخ تعيينه يجوز للحكومة أن تسترد منه ما اقتضته عليه بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

- ٥ - أ - لا يحق للموظفين أن يطلبوا نفقات انتقاليهم عند استقالتهم أو عزلهم . أما إذا وقعت الاستقالة بسبب اعتلال في صحة الموظف أو لضعف نشأته قياه بواجباته وشهدت اللجنة الطبية أنه أصبح بسبب ذلك الاعتلال في صحته أو ذلك الضعف حاجزاً عن القيام بواجباته تؤدي إلى نفقات النقل المختصة به وبأسرته .
ب - إذا أحيل موظف على التقاعد تؤدي إليه نفقات نقله وأعضاء أسرته وامتعته البيئية إلى المكان الذي انتقل منه عند تعيينه للمرة الأولى أو إلى أي مكان آخر يختاره ذلك الموظف بشرط أن لا تزيد نفقات الانتقال هذه على نفقات الانتقال إلى ذلك المكان الذي انتقل منه عند تعيينه للمرة الأولى .

- ج - إذا توفي الموظف يطلى أفراد أسرته الذين كانوا يقيمون معه عند وفاته نفقات نقلهم وامتعهم إلى المكان الذي تختاره العائلة بشرط أن لا تزيد هذه النفقات على نفقة إعادة أفراد الأسرة إلى المكان الذي انتقل منه الموظف عند تعيينه للمرة الأولى .

- د - يجوز لرئيس الوزراء أن يصرح بخاصية اجور نقل جنائ الموظف من المسكان الذي توفي فيه إلى المسكان الذي يراد تناسله .

(الفصل الثالث)

نقل الموظفين

- ٦ - أ - تؤدي إلى الموظفين الذين يتنقلون من محل إلى آخر نفقات انتقاليهم بالنسب الطرق والوسائل ويكون هذا الانتقال بالقطار أو بالطائرة أو بالسيارة أو بواسطة الدواب أو يكون قسم من ذلك الانتقال بأحدى الوسائل والنسب الآخر بوسائل أخرى . وفي حالة وقوع أي تردد بالنسبة للوسائل المناسبة لتحال القضية على وزير المالية ليمطي قراره بذلك .
ب - تؤدي نفقات نقل أفراد أسرة الموظف وامتعهم مع نفقات نقل خادم واحد لموظفي المصنف الأول والثاني والثالث من المحل الذي نقل منه إلى المكان الذي عين له أو إلى أي مكان آخر لا تزيد نفقات الانتقال إليه على نفقات الانتقال إلى ذلك المحل الذي عين له بشرط أن يجري نقلهم خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ مباشرة مهام وظيفة الأخيرة . ويجوز لرئيس الوزراء أن يمدد هذه المدة في حالة وجود ظروف طارئة لا يكون الموظف مسؤولاً عنها .

- ج - لا تكلف الحكومة بتأدية نفقات التجهيل (المتألة) لأوية نفقات عرضية أخرى .
د - عندما يقع النقل بواسطة القطار تؤدي النفقات على الأساس المبين في الجدول التالي :

صف الموظف	عدد التذاكر	الدرجة	قطار الركاب	قطار الشحن	عدد التذاكر	الدرجة
١ - واحد الموظف	أولى	٢٠٠	٢٠٠٠	١	أولى	١
٢ - أخرى لكل من	أولى	١٥٠	١٧٠٠	١	أولى	١
٣ - أفراد عائلته .	أولى	١٠٠	١٣٠٠	١	أولى	١
٤ - ثانية	١٠٠	١٠٠٠	-	-	-	-
٥ - ثانية	٨٠	٨٠٠	-	-	-	-
٦ - ثالثة	٦٠	٦٠٠	-	-	-	-

- ٨ - أ - عندما يكون النقل بواسطة السيارات -

- ١ - يحق للموظف من المصنف الأول والثاني أن يستعمل أو يستأجر سيارة ركوب كاملة .
٢ - يحق للموظف من المصنف الثالث أن يستعمل أو يستأجر سيارة كاملة بشرط أن يكون قد حصل مقدماً على موافقة وزير دائرته .

- ٣ - يحق للموظف من الأصناف الأخرى أن يستأجر مقعداً له ولكل فرد من أفراد أسرته في سيارة غير أنه يجوز لوزير دائرته في الأحوال الخاصة أن يصرح له باستئجار أكثر من مقعد واحد ويجب على الموظف التحول حق اقتناء سيارة خاصة أن يستعملها عند نقله .

- ب - يحق للموظف عندما تنقل امته بسيارات الشحن أن يستأجر منها ما لا يتجاوز حمولته ستة أشخاص إذا كانت من موظفي المصنف الأول والثاني .

- وما لا يتجاوز أربعة أشخاص إذا كان من موظفي المصنف الثالث ، وثلاثة أشخاص إذا كان من موظفي المصنف الرابع والخامس والسادس .

- ج - يحق لوزير الدائرة عندما تستأجر سيارة شحن من الحمولات المقررة أن يصرح بتجاوز الحمولات المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة إلى الجبل الذي يراد تناسله .

- ٩ - لا ينقل أي موظف بالطائرة إلا بتصريح من رئيس الوزراء فقط .
١٠ - عندما يقع النقل بواسطة الدواب يحق للموظف أن يستأجر دابة لسكن فرد من أفراد أسرته ولغلامه .

- ب - ومن أجل نقل ائمة الموظف يحق له استئجار الدواب البيئية في الجدول التالي :

صنف الموظف	الرجال	النساء
الاول والثاني	٨	١٢
الثالث	٦	٩
الرابع	٥	٧
الخامس	٤	٦
السادس	٣	٥

(الفصل الرابع)

الموظفون المصروح لهم باقتناء سيارات خصوصية او دواب لسفر بوظيفة رسمية

١١- يجوز لرئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان ينول اي موظف حق اقتناء سيارة خصوصية ليعمل من القيام بواجباته الرسمية.

١٢- يؤدي للموظفين المشار اليهم في المادة ١١ من هذا النظام :

أ- الاجور الشهرية المقطوعة التي يبينها من حين لآخر وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء.

ب- الاجور الكيلومترية بموجب تعريفات الاجور والشروط التي يبينها وزير المالية من حين لآخر بموافقة رئيس الوزراء.

١٣- عندما يكون الموظف المذكور مجازا مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر يتقاضى شهريا ثلاثة ارباع الاجرة المقطوعة اما اذا تجاوزت اجازته هذه المدة فيتقاضى ثلاثة اثمانها من جميع مدة اجازته. وتدفع الاجرة المقطوعة كاملة عن الاجازة التي لا تتجاوز السبعة ايام. وعندما يستعمل الموظف المجاز سيارته أثناء مدة اجازته فلا يدفع له شيء من الاجرة المقطوعة خلال تلك الاجازة ولا تدفع الاجرة المقطوعة الا اذا شهد الموظف خطيا انه احتفظ فعلا بسيارته دون ان يبيعها او يؤجرها خلال المدة التي يطالب باجرتها.

١٤- عندما تكون السيارة المقتناة تحت التصليح بحيث يمتد احتياؤها ويشهد الموظف على ذلك خطيا يستمر على استيفاء الاجرة المقطوعة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا مع الاجرة المبنية التي يستحقها عن المبالغ التي قطعها باستعمال وسائل نقل مستأجرة للقيام بعمام وظافته، فاذا قصت اجرة وسائل النقل المستأجرة عن الاجرة المبنية تقاضى اقل الاجرتين.

١٥- يجوز لوزير المالية في ظروف استثنائية ومقتضى الشروط والقيود التي يبينها ان يصرح للموظف المذكور باستعمال وسائل النقل المستأجرة بدلا من سيارته الشخصية.

١٦- يجوز لوزير الدائرة بالمشاورة مع وزير المالية ان يصرح لاي موظف باقتناء راحلة للقيام بواجباته الرسمية. وتدفع له هذا الموظف الاجور او المبلغ حسبما يبين ذلك تعريفات بعضها وزير المالية من حين لآخر بموافقة رئيس الوزراء.

١٧- يجوز لوزير الدائرة في ظروف استثنائية ان يصرح للموظف المذكور بان يستعمل الدواب المستأجرة بدلا من استعمال الراحلة التي يقتنيها وذلك بالشروط والقيود التي يبينها له.

١٨- لا يحق للموظفين المصروح لهم باقتناء وراجل ان يسافروا بالسيارة داخل مقاطعاتهم ما لم يحصلوا مقدما على موافقة وزير الدائرة المختصة.

(الفصل الخامس)

نقل الموظفين الآخرين المسافرين بواجبات رسمية

١٩- تدفع نفقات انتقال الموظف الذي يسافر بأعمال رسمية بالنسب الطرق والوسائل بشرط ان تزيد المسافة التي يقطعها ذهابا ورجوعا عن ثلاثة كيلو مترات.

لما في الناحية فيصرف النظر عن هذا التحديد اذا شهد وزير دارة الموظف بان استعمال السيارة كان ضروريا. يجري الانتقال اما بالطائرة او القطار او السيارة او بواسطة الدواب او ببعض هذه الوسائل او كلها معا وفي حالة وقوع زلزال في اي الوسائل يجب ان تستعمل تحال القضية على وزير المالية لاعطاء قرار بشأنها.

٢٠- يجري الانتقال حسب الجدول التالي :

صنف الموظف	عدد التذاكر	الانتقال بالقطار	الامتعة بقطار الركاب	الانتقال بواسطة الدواب	الانتقال بالهاترة
الدرجة					
الاول	١	١	٧٥ سيارة كاملة	٣	٣
الاول	١	١	٧٠	٢	٢
الاول	١	١	٦٠ مقعد واحد	١	١
الثانية	١	١	٥٠	١	١
الثانية	١	١	٣٠	١	١
الثالثة	١	١	٢٠	١	١

٢١- اذا سافرت إحدى المداكم السيارة لمقد جلستها في مكان آخر غير مقرها الاساسي او اذا كلف المدي العام او قاضي السلك التام بوظيفة المدي العام ان يذهب بدون تاخير الى مكان جريدة ادعى وقوعها ولم يستطع اي من هؤلاء الحصول على مقاعد في سيارة ذاهبة الى الجهة المقصودة فيحق لاي منهم ان يستأجر سيارة كاملة.

٢٢- يبين وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء من حين لآخر تعريفات الاجور التي تؤدبها الحكومة عن الطائرات وسيارات الركوب وسيارات الشحن والدواب المستأجرة والاجور التي تؤدبها الحكومة للموظفين الذين تكون لديهم وسائل نقل خصوصية عن لا يشعهم الفصل الرابع من هذا النظام عند استعمالهم هذه الوسائل في الانتقال بصفة رسمية. ب- اذا اتهم وزير المالية في أية حالة خاصة ان موظفا ما غير قادر على استعمال وسائل النقل بالاسمار المبنية في الفترة (أ) من هذه المادة فيجوز له ان يصرح بتأدية اجور اعلى منها.

(الفصل السادس)

المياومات

٢٣- اذا تقيب موظف موقتا عن مقر وظيفته الدائم سواء اكان ذلك أثناء قيامه بوظيفته ام بسبب قيامه بالوكالة عن موظف آخر ولم يسط منزلا في إحدى ابنية الحكومة المدة لنزول الموظفين وشهد انه تكبد نفقات اضافية بسبب ذلك فتعطى له مياومة عن مدة حدها الاعلى ثمانية ايام في كل محل يقم فيه حسب التعريفات التالية :

الصنف الاول - ٧٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف الثاني - ٦٠٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف الثالث - ٥٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف الرابع والخامس - ٤٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف السادس - ٣٠٠ ملا عن كل ليلة.

ب- اذا كانت النفقات الفعلية التي تكبدها الموظف تزيد على التعريفات المبينة في الفقرة (أ) نارئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان يقرر دفع المياومات التي يراها ملائمة.

ج- تضاعف على التعريفات المبينة في الفقرة (أ) نسبة مئوية يبينها وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء بالنسبة لاي مكات خارج المملكة الاردنية الهاشمية وبدون تحديد لمدة الايام.

د- عند اقتضاء التامين الاول في محل ما في المملكة الاردنية الهاشمية يعطى الموظف نصف بدل المياومة المبينة اعلاه من مدة حدها الاعلى ثمان ايام اخرى ويجوز لرئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان يصرح في ظروفه

من اعضاء أسرة الموظف شرط ان يثبت بشهادة خطية موقعة من الموظف ووزير دائرته ان لا غائل لهم غيره وانهم يقيمون معه .

الوالدان والجد والجدة والاحوات والبنات والحفيدات وكفلك الاخوة والاخوات والاعفاء القاصرون .

ج - وتعني كلة الموظف ، الموظف في الحكومة الذي يتقاضى مرتباً شهرياً من الخزينة العامة .

د - وتعني كلة الراتب ، راتب الوظيفة الاساسي بصرف النظر عن اية علاوات او مخصصات اخرى .

هـ - وتعني كلة ليرة اي جزء من الليرة لا يقل عن ست ساعات يقع بين الساعة السادسة مساءً والسابعة صباحاً .

٢ - تنفيذاً للاغراض المقصودة من هذا النظام يصنف الموظفون كما يلي :

الصف الاول - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً يزيد على [٦٠] جنيتها

الصف الثاني - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ٣٢ جنيتها ولا يتجاوز ال [٦٠] جنيتها

الصف الثالث - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ١٧ جنيتها ولا يتجاوز ال [٣١] جنيتها

الصف الرابع - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ٩ جنيتها ولا يتجاوز ال [١٦] جنيتها

الصف الخامس - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً من ستة جنيتها ولا يتجاوز ال [٨] جنيتها

الصف السادس - اولئك الذين يستوفون مرتباً شهرياً يقل عن ٦ جنيتها .

٣ - يطبق هذا النظام على الموظفين الذين يخدمون بموجب عقود خصوصية مع مراعاة اية شروط خاصة قد ترد في عقود استخدامهم .

(الفصل الثاني)

الموظفون المعينون مجدداً والموظفون الذين تنهي خدمتهم

٤ - أ - يؤدي الى الموظفين عند تعيينهم لأول مرة نفقات انتقاليهم وافراد اسرهم واجور نقل امتعتهم البقية من محل لانهم العادية حين تعيينهم الى الحال التي يقيمون اليها بمقتضى الترتيب المبين في هذا النظام بالنسبة للموظفين الذين يتقفلون من مكان الى آخر .

ب - اذا تقرر موظف ما شرق الاردن دون تصريح او ترك الخدمة في الحكومة او عزل او محي عن الوظيفة بسبب سوء سلوكه في غضون سنة واحدة من تاريخ تعيينه يجوز للحكومة ان تسترد منه ما اقتضته عليه بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

٥ - أ - لا يحق للموظفين ان يطلبوا نفقات انتقاليهم عند استقالتهم او عزلهم . اما اذا وقعت الاستقالة بسبب اعتلال في صحة الموظف او لمنصف نشأ عن قيادته بواجباته وشهدت اللجنة الطبية انه اصبح بسبب ذلك الاعتلال في صحة او ذلك الضعف - عاجزاً عن القيام بواجباته فتؤدي اليه نفقات النقل المختصة به وباسرته .

ب - اذا اجبر موظف على التقاعد تؤدي اليه نفقات نقله واهضام اسرته وامتنعة البيت الى المكان الذي انتقل منه عند تعيينه للمرة الاولى او الى اي مكان آخر يختاره ذلك الموظف بشرط ان لا تزيد نفقات الانتقال هذه على نفقات الانتقال الى ذلك المسكان الذي انتقل منه عند تعيينه للمرة الاولى .

ج - اذا توفي الموظف يعلو افراد اسرته الذين كانوا يقيمون معه عند وفاته نفقات نقلهم وامتنعتهم الى المسكان الذي يختاره العائلة بشرط ان لا تزيد هذه النفقات على نفقة عادة افراد الاسرة الى المسكان الذي انتقل منه الموظف عند تعيينه للمرة الاولى .

د - يجوز لرئيس الوزراء ان يصرح بتأدية اجور نقل جنات الموظف من المسكان الذي توفي فيه الى المسكان الذي يراد بتأسيسه .

(الفصل الثالث)

نقل الموظفين

١ - أ - تؤدي الى الموظفين الذين يتقفلون من محل الى آخر نفقات انتقاليهم بالنسب للطرق والوسائل ويكون هذا الانتقال

بالقطار او بالطائرة او بالسيارة او بواسطة الدواب او يكون قسم من ذلك الانتقال احدى الوسائل والقسم الاخر بواسطة اخرى . وفي حالة وقوع اي تردد بالنسبة للوسائل المناسبة لتحال القضية على وزير المالية ليعطي قراره بذلك .

ب - تؤدي نفقات نقل افراد أسرة الموظف وامتنعتهم مع نفقات نقل خادموه واحد لموظفي الصف الاول والثاني والثالث من المحل الذي نقل منه الى المكان الذي عين له او الى اي مكان آخر لا تزيد نفقات الانتقال اليه على نفقات الانتقال الى ذلك المحل الذي عين له بشرط ان يجري نقلهم خلال مدة اربعة اشهر من تاريخ مباشرة مهام وظيفة الاخرة . ويجوز لرئيس الوزراء ان يمدد هذه المدة في حالة وجود ظروف قاهرة لا يكون الموظف مسؤولاً عنها .

ج - لا تكلف الحكومة بتأدية نفقات التجهيل (المتألة) اوية نفقات مرضية اخرى .

د - عندما يقع النقل بواسطة القطار تؤدي النفقات على الاساس المبين في الجدول التالي :

صف الموظف	عدد المتذاكر	الدرجة	قطار الركاب	قطار الشحن	عدد المتذاكر	الدرجة
١	واحد للموظف	اولى	٢٠٠ كيلو	٢٠٠٠	١	ثالثة
٢	واحد لكل من	اولى	١٥٠	١٢٠٠	١	ثالثة
٣	افراد عائلته .	اولى	١٠٠	١٣٠٠	١	ثالثة
٤		ثانية	١٠٠	١٠٠٠	-	-
٥		ثانية	٨٠	٨٠٠	-	-
٦		ثالثة	٦٠	٦٠٠	-	-

٨ - أ - عندما يكون النقل بواسطة السيارات -

١ - يحق للموظف من الصف الاول والثاني ان يستعمل او يستأجر سيارة ركوب كاملة .

٢ - يحق للموظف من الصف الثالث ان يستعمل او يستأجر سيارة كاملة بشرط ان يكون قد حصل مقدماً على موافقة وزير دائرته .

٣ - يحق للموظف من الاصناف الاخرى ان يستأجر مقعداً له ولكل فرد من افراد اسرته في سيارة غيراته يجوز لوزير دائرته في الاحوال الخاصة ان يصرح له باستئجار اكثر من مقعد واحد ويجب على الموظف التحول حق اقتناء سيارة خاصة ان يستعملها عند نقله .

ب - يحق للموظف عندما تنقل امتعتهم بسيارات الشحن ان يستأجر منها ما لا يتجاوز حوزته ستة اطنان اذا كان من موظفي الصف الاول والثاني .

وما لا يتجاوز اربعة اطنان اذا كان من موظفي الصف الثالث ، وثلاثة اطنان اذا كان من موظفي الصف الرابع والخامس والسادس .

ج - يحق لوزير الدائرة عندما يشتر استئجار سيارة شحن من الحوزة المقررة ان يصرح بتجاوز الحوزة المقررة في الفقرة (ب) من هذه المادة الى الجبل الذي يراد بتأسيسه .

٩ - لا يتصل اي موظف بالطائرة الا بتصريح من رئيس الوزراء فقط .

١٠ - عندما يقع النقل بواسطة الدواب يحق للموظف ان يستأجر دابة لسكل فرد من افراد اسرته وعادته .

ب - ومن اجل نقل امتعة الموظف يحق له استئجار الدواب المبينة في الجدول التالي :

كل ما من الجبل

صنف الموظف	الجمال	الخيال
الاول والثاني	٨	او ١٢
الثالث	٦	او ٩
الرابع	٥	او ٧
الخامس	٤	او ٦
السادس	٣	او ٥

(الفصل الرابع)

الموظفون المصرح لهم باقتناء سيارات خصوصية او دواب لسفر بوظيفة رسمية

١١- يجوز لرئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان يخول اي موظف حق اقتناء سيارة خصوصية ليتمكن من القيام بواجباته الرسمية.

١٢- يؤدي للموظفين المشار اليهم في المادة ١١ من هذا النظام :

أ- الاجور الشهرية المقطوعة التي بينها من حين لآخر وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء.
ب- الاجور الكيلو مترية بموجب تعريفة الاجور والشروط التي يبينها وزير المالية من حين لآخر بموافقة رئيس الوزراء.
١٣- عندما يكرت الموظف المذكور مجازا مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر تقاضى شهريا ثلاثة ارباع الاجرة المقطوعة اما اذا تجاوزت اجازته هذه المدة فيقتضى ثلاثة اثمانها عن جميع مدة اجازته. وتدفع الاجرة المقطوعة كاملة عن الاجازة التي لا تتجاوز السبعة ايام. وعندما يستعمل الموظف المجاز سيارة مدة اجازته فلا يدفع له شيء من الاجرة المقطوعة خلال تلك الاجازة ولا تدفع الاجرة المقطوعة الا اذا شهد الموظف خطيا انه احتفظ فعلا بسيارته دون ان يبيعها او يؤجرها خلال المدة التي يطلب باجرتها.

١٤- عندما تكون السيارة القنطرة تحت التصليح بحيث قد تم استعمالها وشهد الموظف على ذلك خطيا يستمر على استيفاء الاجرة المقطوعة مدة لا تتجاوز شهرا واحدا مع الاجرة للمدينة التي يستحقها عن المسافات التي قطعها باستعمال وسائل نقل مستأجرة للقيام بهام وظيفته ، فاذا تمت اجرة وسائل النقل المستأجرة عن الاجرة للمدينة تقاضى اقل الاجرتين.

١٥- يجوز لوزير المالية في ظروف استثنائية وبمقتضى الشروط والقيود التي يبينها ان يصرح للموظف المذكور باستعمال وسائل النقل المستأجرة بدلا من سيارته الشخصية.

١٦- يجوز لوزير الدائرة بالمشاورة مع وزير المالية ان يصرح لاي موظف باقتناء راحة للقيام بواجباته الرسمية. وتدفع لهذا الموظف الاجور او المبلغ حسب ما بين ذلك تعريفة بينها وزير المالية من حين لآخر بموافقة رئيس الوزراء.

١٧- يجوز لوزير الدائرة في ظروف استثنائية ان يصرح للموظف المذكور بان يستعمل الدواب المستأجرة بدلا من استعمال الراسلة التي يقتنيها وذلك بالشروط والقيود التي يبينها له.

١٨- لا يحق للموظفين المصرح لهم باقتناء دواخل ان يسافروا بالسيارة داخل مقاطعاتهم ما لم يحصلوا قداما على موافقة وزير الدائرة الخطية.

(الفصل الخامس)

نقل الموظفين الاخرين المأقرين بواجبات رسمية

١٩- تدفع نفقات النقل الموظف الذي يسافر بأعمال رسمية بأدب الطرق والوسائل بشرط ان تزيد المصافة التي قطعها دواخله على ثلاثة كيلو مترات.

اما العاصمة فيصرف النظر عن هذا التحديد اذا شهد وزير دائرة الموظف بان استعمال السيارة كان ضروريا. يجري الانتقال اما بالطائرة او القطار او السيارة او بواسطة الدواب او ببعض هذه الوسائل او كلها وما وفي حالة وقوع زحف في اي الوسائل يجب ان تستعمل بحال القضية على وزير المالية لاعطاء قرار بشأنها.

ويجري الانتقال حسب الجدول التالي :

صنف الموظف	عدد التذاكر	الانتقال بالقطار	الامتعة بقطار الركاب	الانتقال بواسطة الدواب	الانتقال بالسيارة	الدرجة	او بالسيارة	جل او حصان او بدل	بالطائرة
١	١	الاولى	٧٥ سيارة كاملة	٣	٣	٣	٣	٣	حسب امر
٢	١	الاولى	٧٠	٢	٢	٢	٢	٢	رئيس الوزراء
٣	١	الاولى	٦٠ مقعد واحد	١	١	١	١	١	
٤	١	الثانية	٥٠	١	١	١	١	١	
٥	١	الثانية	٣٠	١	١	١	١	١	
٦	١	الثالثة	٢٠	١	١	١	١	١	

٢٠- اذا سافرت إحدى المراكز السيارة لمقد جليستها في مكان آخر غير مقرها الاساسي او اذا كلف المديعي المسام او قاضي السلم التام بوظيفة المديعي العام ان يذهب بدون تأخير الى مكان جربة ادعى وقوعها ولم يستطع اي من هؤلاء الحصول على مقاعد في سيارة ذاهبة الى الجهة المقصودة فيحق لاي منهم ان يستأجر سيارة كاملة.

٢١- يبين وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء من حين لآخر تعريفة الاجور التي تؤدونها الحكومة عن الطائرات وسيارات الركوب وسيارات الشحن والدواب المستأجرة والاجور التي تؤدونها الحكومة للموظفين الذين تكون لهم وسائل نقل خصوصية من لا يشملهم الفصل الرابع من هذا النظام عند استعمالهم هذه الوسائل في الانتقال بصفة رسمية. ب- اذا اقتنع وزير المالية في اية حالة خاصة ان موظفا ما غير قادر على استئجار وسائل النقل بالاسمار الميمنة في الفترة (أ) من هذه المادة فيجوز له ان يصرح بتأدية اجور اعلى منها.

(الفصل السادس)

المياومات

٢٢- اذا تقيب موظف موقفا عن مقر وظيفته الدائم سواء كان ذلك اثناء قيامه بوظيفته ام بسبب قيامه بالوكالة عن موظف آخر ولم يمتد مثلا في إحدى ابناء الحكومة المدة لنزول الموظفين وشهد انه تكبد نفقات اضافية بسبب ذلك فتعطى له مياومة عن مدة حدها الاعلى ثمانى ليل في كل محل يقيم فيه حسب التعريفة التالية :

الصنف الاول - ٧٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف الثاني - ٦٠٠ مل عن كل ليلة.

الصنف الثالث - ٥٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف الرابع والخامس - ٤٥٠ ملا عن كل ليلة.

الصنف السادس - ٣٠٠ مل عن كل ليلة.

ب- اذا كانت النفقات الفعلية التي تكبدها الموظف تزيد على التعريفة المبينة في الفقرة (أ) فترئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان يقرر دفع المياومات التي يراها ملائمة.

ج- تضاعف على التعريفة المبينة في الفقرة (أ) نسبة مئوية بينها وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء بالنسبة لاي مكان خارج المملكة الاردنية الهاشمية وبدون تحديد لعدد الليالي.

د- بعد اقتضاء الليالي الثمان الاولى في عمل ما في المملكة الاردنية الهاشمية يعطى الموظف نصف بدل المياومة المبينة اعلاه عن مدة حدها الاعلى ثمان ليل اخرى ويجوز لرئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدائرة ان يصرح في ظروف

استثنائية بأدوية مياومة كاملة أو نصف مياومة لمدة تزيد على المدة المبينة في هذه الفقرة وفي الفقرة (أ).

٢٤ - يجوز لرئيس الوزراء ان يصرح بتأدية مياومات اضافية حسبما يرى ذلك مناسباً .

٢٥ - اذا عين موظف مجدداً في مكان ما غير محل اقامته الاعتيادية او اذا تقل بصورة دائمة من مكان الى آخر فيحق له ان يتقاضى مياومة عن اربع ليال بموجب التعميم المبينة في المادة السابقة .

٢٥ - أ - يحق للموظفين المستفيين الذين يسافرون بعمل رسمي داخل نطاق مقاطعاتهم وليس من وظائفهم الاساسية التجول داخل نطاق المقاطعة ان يسوفوا فقط نصف المياومة المبينة في المادة ٢٣ من هذا النظام .

ب - لا يحق للموظفين غير المستفيين الذين يسافرون بعمل رسمي ضمن مقاطعاتهم ان يستوفوا مياومات ما لم يكن لهم الحق بذلك بمقتضى نظام او تعليمات خاصة .

٢٦ - يؤدي للموظفين الحازين الذين يكفلون من رؤسائهم لحضور مؤتمرات رسمية او للقيام بأعمال اخرى تموه لمصلحة الحكومة اجور نقل ومياومات بالشكل الذي يبينه رئيس الوزراء مراعيًا في ذلك ظروف القضية .

الفصل السابع

تطبيق النظام على الجيش العربي الاردني

٢٧ - يطبق هذا النظام على الضباط وصف الضباط والرجال والمستخدمين الملكيين من الجيش العربي الاردني (ويعتبر فيما بعد رجال الجيش العربي الاردني) مع مراعاة التعديلات التالية :

أ - لا يحق لرجال الجيش العربي الاردني ان يستوفوا مياومات عند ما يسافرون ضمن مقاطعاتهم او قضيتهم التي بينهم فيها رئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني .

ب - لا يحق لرجال الجيش العربي الاردني الذين تؤمن لهم اسباب الاقامة على نفقة الحكومة او اية جهة رسمية اخرى، سواء في المملكة او خارجها ان يستوفوا مياومات الا في احوال استثنائية اذ يجوز عندئذ ان يدفع لهم قسم من المياومات بموافقة رئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني .

ج - لا يحق لرجال الجيش العربي الذين يتقنون من مكان الى آخر في وحدات ان يستوفوا مياومات الا اذا قرر رئيس اركان حرب الجيش خلاف ذلك مراعيًا في ذلك الظروف الخاصة بالقضية .

د - يحارس رئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني الصلاحيات المنصوصة لغيره في هذا النظام كما يأتي :

١ - صلاحية رئيس الوزراء في الفقرة (د) من المادة ٢٣ وفي الفقرة (أ) من المادة ٢٨ وفي المادة التاسعة مع مراعاة اية تعليمات يصدرها رئيس الوزراء .

٢ - صلاحية وزير المالية المذكورة في الفقرة [أ] من المادة السادسة وفي المادة ١٩ والفقرة [ب] من المادة ٢٢ .

٣ - صلاحية وزير المالية حينما ورد ذلك .

د - يمين رئيس اركان حرب الجيش بموافقة رئيس الوزراء تعريضة الملاحظات التي تدفع الى رجال الجيش العربي الاردني الذين تتطلب واجباتهم اقتناء روادح للركوب .

و - يجوز لرئيس اركان حرب الجيش ان يمين بموجب تعليمات يصدرها اجور انتقال وسفر رجال الجيش العربي الاردني بمعدل يقل عن معدل الاجور المبينة للموظفين بموجب هذا النظام وله بموافقة رئيس الوزراء ان يصرح بدفع علاوة بدل الاقتراب وان يحدد الحالات التي تدفع بموجبها لهم .

(الفصل الثامن)

مواد عامة والغاءات

٢٨ - لا تدفع اجور كبلية من تنقلات الموظف بين مسكنه ومنزله عمله سواء اكان من الذين يحق لهم اقتناء سيارة

خصوصية بمقتضى الفصل الرابع ام لم يكن ولا يسمح لاي موظف باستئجار وسائل نقل لهذا الغرض على نفقة الحكومة الا في ظروف استثنائية وبموافقة رئيس الوزراء .

يجوز لرئيس الوزراء ايضا ان يخصص للموظف مبلغًا شهريًا مقطوعًا لقاء ذلك على ان لا يتجاوز هذا المبلغ اجور تلك الوسائل حسب التعريفة .

ب - يجوز لوزير الدائرة ان يصرح بتأدية اجور نقل الموظف ذهابًا وايابًا من مسكنه او مكان عمله الى اي مكان آخر من اجل الفحص الطبي او المعالجة الطبية .

ج - تعتبر دائرة الموظف نقطة الابتداء والانهاء في سفراته . الا انه يجوز بموافقة وزير الدائرة اعتبار مسكن الموظف كذلك عندما يسافر من بيته رأسًا او يعود اليه رأسًا من سفرته .

٢٩ - تُحدد نفقات الانتقال وبدل المياومة التي تدفع الى الموظفين على حساب الدائرة التي ينتمي اليها الموظف الا اذا امر رئيس الوزراء بقيدتها كلها او بعضها على حساب دائرة اخرى .

٣٠ - يقدم طلب نفقات الانتقال والمياومات الى وزارة المالية على النموذج الذي يبيته وزير المالية في ختام الشهر الذي وقعت فيه هذه النفقات او في بداية الشهر الذي يليه الا اذا وافق وزير المالية على غير ذلك اما في الدوائر التي فيها محاسبة مستقلة من وزارة المالية فتقدم الى رئيس الدائرة .

٣١ - تلغى جميع الانظمة والتعليمات المتعلقة بالانتقال والسفر فيما يختص بالانتقال والسفر الذي يقع بمقتضى هذا النظام الا انه يبقى العمل ساريًا بتعريفة اقتناء او استئجار سيارات الركوب والشحن والدواب وهدايا المصروفات بمقتضى اي نظام التي بهذه الصورة وتعتبر هذه التعريفة كاتمة صادرة بموجب هذا النظام الى ان تستبدل باخرى بمقتضى هذا النظام .

٣٢ - يعمل هذا النظام من اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٤٧ .

في ١٩٤٧/٨/٦

بشرف فيا يلي نص الاتفاق الموقود فيما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان ، متعلقًا بامتنياز تنوير مدينة عمان بالكهرباء .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

اتفاق

معقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية

المساهمة المحدودة في عمان بتاريخ ١٩٤٧/٨/١٤

ما بين صاحب التفخامة سمير باشا الرفاعي رئيس الوزراء بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المرفة ليا بسلي (الحكومة) بموجب تفويض من مجلس الوزراء العالي بقراره رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣٠ المقترن بالارادة السنية - لرفا أولا .

والسيد محمد علي بدر ، بالنيابة عن شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان بموجب تفويض من مجلس ادارة الشركة بقراره رقم ١٠٩/٨/١٢ بتاريخ ١٩٤٧/٨/١٢ فرقا قانونيا .

قد تم الاتفاق على ما يأتي :

١ - بالنظر لا تقتضيه مصلحة اهالي مدينة عمان من تنظيم مشروع الكهرباء فيها على اسس فنية صحيحة وبصورة ملائمة مسيح الاحوال الاقتصادية الحديثة ومع نمو المدينة المتسارع ، والنظر الى ان شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المشار اليها اسلاه الطريق الثاني قد انشأت بعض المعدات وشبكة من الخطوط الكهربائية بموجب رخص سنوية كانت تمنح لها بمقتضى احكام

كل ما من اجل

تعديل قانون ادارة الولايات لسنة ١٩٣٦ وبالنظر الى ان هذه الرخص لم تؤمن تسهيلات وحقوق معينة لا بد لشركة من الحصول عليها كيما تتمكن من انشاء ما يلزم من المعدات والخطوط وما يتفرع عن ذلك من الامور لسد حاجات مدينة عمان من القوى الكهربائية اللازمة للإنارة والخدمات المدنية الأخرى والمسائل الصناعية والتجارية بصورة مرضية، وبالنظر الى الفوائد التي يجنيها الشركة المشار اليها من هذا الاتفاق فقد اتفق على ما يلي :

المادة الاولى

(تداريف)

- أ - وتفي وتشمل عبارة [منطقة الامتياز] المنطقة الواقعة ضمن حدود بلدية عمان والتي يمكن ان تسع او تعمل من حين الى آخر.
- ب - ويقصد بلفظة [الشركة] شركة الكهرباء الاردنية المسجلة في عمان او اية شركة تتحول لها حقوقها بمقتضى القانون وبشكل لا يتعارض مع نصوص هذه الاتفاقية.
- ج - وتفي لفظه [المشروع] شتال توليد الكهرباء وتوزيعها وتحويلها وفقاً لهذا الامتياز ، وتشمل جميع موجودات الشركة المختصة بهذه الاشغال .
- د - وتفي لفظه [الانشاءات] اجماع الماني المدة لتوليد القوة الكهربائية ومعدات تحويل هذه القوة .
- هـ - وتفي عبارة [المعدات والالات] جميع الآلات الميكانيكية والاشغالات وماكينات التشغيل والحوالات والخطوط والاسلاك والكابلات والاعمدة وغير ذلك من الاجهزة والمعدات الضرورية لتوليد القوة الكهربائية او توزيعها او بيعها بصورة وافية واي جهاز لغرفاني او تلفوني اولاسكي شتال شركة واستعملته بموجب هذا الامتياز او فيها يعلق به .
- و - ويقصد بلفظي [الشهر والسنة] الشهر والسنة حسب التقويم القبطي .

المادة الثانية

(منح الامتياز ومدته)

تمنح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية للشركة امتيازاً لمدة ستين سنة لتجهيز منطقة الامتياز بمحاجاتها من الكهرباء وفق الشروط المبينة في هذه الاتفاقية وتبدأ مدة الامتياز اعتباراً من توقيع هذا الاتفاق .

المادة الثالثة

(الشروط المستعجلة)

- أ - ان تجلد رسماتها المفوض لا اقل من (٥٠٠٠٠٠) ألف مائتي الف جنيه وراستلها المدفوع حتى تاريخ ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٧ لا اقل من (١٥٠٠٠٠) ألف مائة وخمسين الف جنيه فلسطيني ، وعلى الشركة ان تعدل انظمتها الداخلية بصورة تتفق مع احكام هذا الاتفاق .
- ب - ان تؤمن الشركة لجميع المستهلكين الحاليين ضمن منطقة الامتياز وخلال مدة لا تزيد عن تسعة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، القوة الكهربائية اللازمة لتأمين جميع حاجاتهم منها وبحيث لا تتجاوز بمقدار نسبة الزيادة والنقص في الضغط الكهربائي (الفولتاج) عن ال (٦ ٪) من الضغط المقرر (٢٢٠ فولت للتوزيع و ٣٨٠ فولت للموتورات) وفي عدد الدورات عن ال (١ ٪) من المدة المقرر (٥٠٠ دورة) .
- والى ان يتم توريد القوة الكهربائية الى جميع المستهلكين الحاليين وفق ما ذكر اعلاه يترتب على الشركة عدم اجابة اي طلب بزيادة توصيل الكهرباء الا في الحالات التي يوافق عليها وزير الداخلية .

بدن قدم الشركة لرئيس الوزراء خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق تقريراً مفصلاً عن ادارة الشركة ونظم استخدامها ومقدار رواتبهم واجورهم والخدمات التي يقومون بها ونسخة من انظمتها مع الخطط والمواصفات الفنية والمشروعات اللازمة لجميع الاشغال التي قامت ونوي ان تقوم بها في تأسيسها الكهربائية بمدينة عمان لتعليق لقرار هذا الامتياز بشكل كامل ويجب ان تشمل هذه الخطط :

- ١ - لسميات ورسمات بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠٠) تبين مواقع الانشاءات وحدود جميع الاملاك الموصوفة والمخصوصة التي تتأثر من انشاء تلك الانشاءات .
 - ٢ - تصاميم ورسمات تبين الخطوط الكهربائية الهوائية ذات الضغط العالي في شق احياء المدينة مرسومة على خريطة بمقياس لا يقل عن (١/٢٥٠٠) .
 - ٣ - تصاميم تبين شبكة توزيع الكهرباء في عمان بمقياس لا يقل عن (١/٢٠٠٠) .
 - ٤ - تصاميم ورسمات لمطارات التوليد والتحويل بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) ومواصفات فنيّة عن كل ما يحويه من معدات وآلات .
- ويجب ان تشمل المواصفات ايضاً كافيًا عن انواع واجناس وقوى واقية ومواد وجميع التفاصيل الفنية اللازمة للمعدات والالات المستعملة او المراد استعمالها او تركيبها في المشروع .
- ويبلغ رئيس الوزراء الشركة خلال ثلاثة اشهر موافقة او رفضه او اعتراضه على اي من الخطط والمواصفات المقدمة او الاعمال المنشأة او المقترحة انشاؤها كلها او اي جزء منها . ويمن التسهيلات والانشاءات الإضافية التي يطلب الى الشركة القيام بها والمعدات والآلات التي يرى لزوماً لرفعها او تبديلها او تأمينها ، وعلى الشركة ان تقوم بالقيام تنفيذ ما يطلبه منها رئيس الوزراء على نفقتها ، ومهما بلغت تكاليف ذلك دون تأخير خلال المدة التي يبينها في كتابه ، وعلى ان لا تزيد هذه المدة عن تسعة اشهر من تاريخ ابلاغ الرئيس طلباته للشركة .
- اذا قصرت الشركة بتقديم ما طلب منها في البنود (أ و ب و ج) من هذه المادة خلال التواريخ المبينة اعلاه او اذا لم تفي في اكمال تنفيذ ما يطلبه منها رئيس الوزراء بموجب شروط هذه المادة خلال المدة التي يحددها في كتابه للشركة أو يقع مجلس الوزراء ان ذلك كان لاسباب مشروعة خارجة عن امكانية الشركة المقولة للمجلس الحق بانهاء هذا الامتياز او يفرض الغرامة التي يراها مناسبة على الشركة بالنسبة للمطل والضرر الدائم الذي يقدر حصوله بسبب تأخير الشركة عن تنفيذ الاعمال المطلوبة .

المادة الرابعة

(سريان قوانين الكهرباء)

تسري على الشركة وعلى الاشغال التي يسمح هذا الاتفاق باجرائها احكام اي قانون مرعي الاجراء اذ ذلك لتنظيم توليد ونقل وتوريد القوة الكهربائية في المملكة الاردنية وتسري ايضاً احكام اي نظام وضع بمقتضى ذلك القانون على انه اذا نزلت احكام هذا القانون او النظام مع هذا الاتفاق فيسري حكم هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

(قيام الشركة باعمالها واستمرار صيانة وتجديد المشروع بكفاية)

على الشركة ان تقوم طيلة مدة سريان هذا الاتفاق باعمالها لتوليد القوة الكهربائية وتوزيعها وفقاً لاحكامه بحرية وافية ومناسبة تؤمن جميع حاجات المستهلكين للقوة الكهربائية ضمن منطقة الامتياز وعلى الشركة ان تزيد من تجهيزاتها وتوسيعها كلما اقتضت الحاجة لاجابة جميع الطلبات الموجبة اليها من قبل المستهلكين كانت عليها اصال الكهرباء الى كائنة كان والقطاعات التي تطلب منها ضمن منطقة الامتياز عند وجود بنية معقولة على استعمال الطاقة الكهربائية من قبل عملاء

مكرر من المجلد

المادة الثانية عشرة

(عدم التمييز بين المستهلكين)

لا يجوز للشركة عند عقد الاتفاقات الخاصة لتوريد الكهرباء ان تجعل في موقع واحد حيث تكون شروط التوريد متباينة تمييزاً بين المستهلكين وانما يجوز لها مع مراعاة ما ذكر ان تقاضى من اي مستهلك في منطقة الامتياز ممن ما تورد له من الكهرباء حسبما يتم الاتفاق عليه بينهما وبما يشترط ان لا تزيد الاسعار مطلقاً عن الاسعار التي تنقضيها بموجب احكام هذا الاتفاق.

المادة الثالثة عشرة

(سلطة نصب الاعمدة وتحديد الخطوط)

يجوز للشركة ان تنصب الاعمدة اللازمة لخطوط الكهرباء ذات الضغط العالي او المتوسط او المنخفض وان تحدد الكابلات تحت الارض في الطرق العمومية والشوارع وفي اي ملك خاص حينما تقتضي ذلك الضرورة المناسبة لخطوط ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع اي خطر محتمل وتوقعه من جراء هذا التمديد وان لا يتعارض ذلك مع ما تتطلبه مصلحة البرق والبريد والهاتف من الشروط لصيانة خطوطها وسلاستها من التأثيرات الكهربائية وبشروط فيما يتعلق بالاملاك الخصوصية الحصول على موافقة صاحب الملك اولا على ان تدفع لاصحاب الاملاك الخصوصية التي لحقتها او ينتظر ان يلحقها ضرر مباشر من جراء هذه الاعمال تعويضاً عادلاً كما يشترط ايضا ان تبيد الشركة على نفقتها الخاصة الطرق والشوارع التي جرى الحفر فيها الى حالتها السابقة.

وللشركة في جميع الاوقات وتنفيذاً لتاثيرات هذا الاتفاق حق الوصول الى اية محطة تحويل او عابو او خطوط كهربائية هوائية او ارضية ذات الضغط المنخفض او العالي ايها وجدت.

المادة الرابعة عشرة

(سلطة انشاء جهاز تلفوني وتلفرافي خاص)

اذا لم تتمكن مصلحة البرق والبريد والهاتف في عمان من تأمين طلبات الشركة باعدادها للاجهزة اللازمة لربط محطاتها الكهربائية بمكاتبها ومؤسساتها من اجل تأمين الخدمات الهاتفية والتلفرافية لاغراض تشغيلها الخاصة بحق للشركة بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء ان تشي وتنفذ شبكة خاصة للتأثيرات والهاتف ضمن منطقة الامتياز لهذا الغرض بشرط ان تكون هذه الشبكة خاضعة لمراقبة رئيس الوزراء وشرافه وان يكون انشاؤها او تشغيلها بشكل لا يزعج ولا يتدخل بتشغيل الاجهزة المأهولة للحكومة والجيش العربي الاردني.

المادة الخامسة عشرة

(نقل الاعمدة والخطوط)

على الشركة كلما اقتضت اشغال تنظيم مدينة عمان تغيير مواقع الاعمدة والخطوط ضمن منطقة الامتياز ان تنقل هذه الاعمدة والخطوط على نفقتها الى المراكز الجديدة التي تبنيها لها بلدية عمان.

المادة السادسة عشرة

(مطلب وقف التيار من قبل الحكومة)

يجوز لرئيس الوزراء ان يطلب الى الشركة ان توقف التيار الكهربائي عن اي جزء من منطقة الامتياز خلال المدة التي

يطلبها الترتيب الذي يقره لاسباب تتعلق بالمصلحة العامة حسب تقدير رئيس الوزراء دون ان يكون للشركة الحق في الاعتراض على توقيف عن اي عطل او ضرر ينجم من هذا التوقيف.

المادة السابعة عشرة

(حق الاستدلاك)

تلك الاراضي والحقوق الاخرى التي تحتاجها الشركة لمشروعها بالاتفاق بين الشركة واصحابها واذا لم يتم الاتفاق ورأى رئيس الوزراء ان الحصول على هذه الاراضي او الحقوق ضروري لمقاصد المشروع فيستملكها على نفقة الشركة بموجب أحكام القوانين والانظمة الخاصة باستدلاك الاراضي للمنفعة العامة المعمول بها في ذلك الحين.

المادة الثامنة عشرة

(عدم السماح بإنشاء الشركات الاخرى)

لا يسمح لرئيس الوزراء خلال مدة هذا الاتفاق ومع مراعاة جميع احكامه لاية شركة اخرى خلاف الشركة صاحبة الترخيص او لأي شخص او اشخاص آخرين بتوليد او توريد او توزيع اتيقوة كهربائية ضمن منطقة الامتياز الا اذا كان اقل توليد او التوزيع من قبل اي شخص او اشخاص هو لاستخدامهم الخاص وفي مثل هذه الحالة لا يسمح بذلك ايضاً ببيعها مباشرة او بالواسطة او يستعملوا او يتصرفوا بقوتهم الكهربائية المنقذة فربق ثالث او للمنافع العامة.

المادة التاسعة عشرة

(وضع الانظمة والتعليمات)

يجوز للشركة في جميع الاوقات ان تضع قواعد وتعليمات لمستهلكي الكهرباء التي تورد لها لهم وعلمهم مراعاتها ولكن هذه القواعد والتعليمات لا يجوز اصدارها ولا يعمل بها الا بعد اقرارها بموافقة رئيس الوزراء. ويجوز لرئيس الوزراء في اي وقت ان يطلب تعديل او الغاء اي نص من نصوص هذه القواعد والتعليمات او اضافة اي نص اليها ضمن مدة لحدودها.

المادة العشرون

(شروط الاستخدام)

يكون استخدام الشركة لملامها ومستلزماتها متفقاً مع احكام اي تشريع يتعلق بالعمل والعمال فائداً المقبول في المملكة الأردنية الهاشمية. ويجب ان تكون الاجور التي تدفعها الشركة لموظفيها وعمالها وساعات وشروط العمل التي تفرضها عليهم اقل ملائمة عن افضل اجور وساعات وشروط العمل يحصل عليها موظفون وعمال مماثلون في مؤسسات او شركات تعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويخضعون فيها تحت ظروف مماثلة.

المادة الحادية والعشرون

(الاشراف المالي والفني)

رئيس الوزراء خلال مدة هذا الاتفاق حق الاشراف المالي والفني على اجراءات المشروع بالدرجة التي يراها ضرورية لاجل تأمين تشغيل هذا الامتياز تشغيلاً وافياً وبالدرجة التي يمكن تطبيقه على الظروف والاحوال السائدة وعلى الشركة ان

تقدم لرئيس الوزراء كل طلب ذلك جميع المعلومات والتقارير والاحصاءات التي يطلبها حول أي امر يتعلق بالمشروع ويمكنه ان يطلع مباشرة على جميع حساباتها واحصائها وحساباتها وعلى الشركة ككل طلب رئيس الوزراء ذلك منها ان تقوم بشاؤبة جميع النفقات التي تتحقق للموظفين والخبراء الإضافيين الذين تدعو الحاجة لاستخدامهم في ممارسة هذا الاشراف .

على انه يجب ان يكون واضحا ان قيام رئيس الوزراء بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة اية مسؤولية عن وجوب قيامها بجميع الالتزامات والخدمات المطلوبة منها على خير وجه يقتضي احكام هذا الاتفاق وتكون الشركة عرضة لأي عقوبة فرضها عليها هذا الاتفاق في حال مخالفتها او اهمالها او تقصيرها او عجزها عن تنفيذ كل ما يتوجب عليها من أعمال وممؤليات حتى ولو لم يوجه رئيس الوزراء أي اخطار لها حول ذلك .

المادة الثانية والعشرون

(حسابات الشركة)

على الشركة ان تحتفظ في جميع الاوقات أثناء مدة هذا الاتفاق في مكتبها الرئيسي في عمان جميع الدفاتر المالية والمحالات المنظمة بحيث فيها جميع الوردات والنفقات الناتجة عن أي عمل من الأعمال التي لها مساس في تنفيذ هذا الاتفاق . ويكون الابداع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات . ما في جميع الاوقات لرئيس الوزراء او أي شخص مفوض منه خطيبا بذلك .

وتعين الشركة شخصا او عملا مشهودا له بالخبرة والكفاءة يوافق عليه رئيس الوزراء لتدقيق وفحص حسابات الشركة ، ويقدم لاحصاء الحسابات هذا مرة واحدة في كل سنة على الاقل خلال مدة هذا الاتفاق موازنة صحيحة وبيانا يربط وخسارة المشروع ، وترسل الشركة نسختين من هذه الموازنة والبيان مصدقا عليها من لاهص الحسابات الى رئيس الوزراء ويجب ان ترفع مع هذه البيانات قائمة وافية لجميع ممتلكات الشركة والمعدات والالات التي تستخدمها في تشغيل المشروع .

المادة الثالثة والعشرون

(توزيع اسهم الشركة)

تتمتع الفائدة الحاصلة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة وذلك بعرضها أولا على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين يتبدآن من تاريخ اعلان ذلك في احدى الصحف المحلية . كما يجب تعيين الحد الاعلى للقيمة المسموح بها على اساس يتبع المساهمة في المشروع لجميع الراغبين في ذلك . وفي حال عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيبحث عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة الرابعة والعشرون

(القروض وسندات الدين)

لا يجوز للشركة ان تقدم أي قرض مؤمن بالمشروع او ان تصدر اية سندات دين على المشروع الا بمسند المحمول على موافقة رئيس الوزراء الخطية وحسب الشروط التي يبينها مع مراعاة وجوب استهلاك تلك السندات او القروض استهلاكاً تاماً قبل انتهاء مدة هذا الامتياز .

المادة الخامسة والعشرون

(الخطة المالية وتوزيع الارباح)

يقتضي على الشركة قبل انتهاء السنة الخامسة من مدة الامتياز ان تقترح في اتخاذ التدابير اللازمة لاستهلاك القسم الثاني

عندئذ على المشروع من اصل رأس المال وذلك برصد مبلغ كل سنة يبلغ مقداره اذا حسب مع ارباحه وفوائده عند انتهاء مدة الامتياز مجموع رأس المال الاسمي الذي اتفق على المشروع على الوجه المذكور . وعلى الشركة ان تحتفظ بالمبالغ التي رصدها بهذه الكيفية وارباها وفوائدها في شراء سندات مالية يوافق عليها رئيس الوزراء ويجب تنزيل هذه المبالغ السنوية برصد المبلغ المتقضى مقابل نقص القيمة والمالين الاحتياطين حسبما هو مذكور في أدناه من واردات المشروع قبل غيرها من المبالغ التي تنزل عادة من تلك الوردات . واذا تبين في اية سنة ان ارباح المشروع برصد رصده المبلغ لنقص القيمة والمالين الاحتياطين في غير كافي لتسديد المبالغ السنوية لال الاستهلاك ، فيمسده المجهز من ارباح الشركة التي تتيسر فيما بعد .

٢- يجوز للشركة بعد ان يصبح المشروع تاما ان ترصد مبلغا من المال في كل سنة من مدة الامتياز لفناء نقص القيمة لا يزيد على [١٠ / ١٠٠] من قيمة المعدات والالات والانشاءات .

٣- يجوز للشركة ان تقضي مالا احتياطيا من ارباحها لا يزيد في السنة الواحدة على [١٠ / ١٠٠] من المبالغ المنقولة على المشروع ويضطرط ان لا يزيد مجموع المال الاحتياطي في أي وقت على خمسة وثلاثين في المئة من تلك المبالغ وعلى ان يسدد ما ينقص من المال الاحتياطي من وقت الى آخر على انه لا يجوز في أي حال ان يزيد مجموع المبالغ المرسودة مقابل نقص القيمة والمال الاحتياطي على خمسين في المئة من مجموع الاموال المستثمرة حينئذ في المشروع .

٤- على الشركة ان تنشيء في نهاية كل سنة من السنين ستة الاولى من هذا الامتياز بنسبة لا تقل عن (١ / ١٠) من قيمة الانشاءات والمعدات والالات في نهاية كل سنة من السنين ستة الاولى من هذا الامتياز بنسبة لا تقل عن (٢ / ١٠) من قيمة تلك الانشاءات والمعدات والالات في كل سنة من السنين ستة الاخيرة من مدة الامتياز ، ولرئيس الوزراء ان يبين الجهة او الجهات التي يجب ان تودع لسيها المبالغ المتحققة من هذه النسب وتعتبر هذه المبالغ الاحتياطية في نهاية المشروع او عند شرائه او فسحه ملكا للمحكومة او للبلدية همان حسبما يقرر ذلك مجلس الوزراء .

٥- اذا زادت ارباح الشركة الصافية في أي عام ووجد خصم المبالغ الخاصة باستهلاك رأس المال المدفوع ونقص القيمة والمالين الاحتياطين المبسوث عنهما في الفقرتين (٣ و ٤) اعلاه عن (١٥ / ١٠) (خالصة الضرائب) من قيمة الارباح المدفوع بحق لرئيس الوزراء اذا لم يجد من المناسب انذاك تعديل اسعار القوة الكهربائية ان يطلب الى الشركة تادئة نصف ما يزيد من ارباح الشركة من ال (١٥ / ١٠) الا ان يذكرها الى ميزانية بلدية همان لانقائه في مشاريعها العامة .

المادة السادسة والعشرون

(عدم تنازل الشركة عن الامتياز)

لا يجوز للشركة الا يقتضى بنصوص هذا الاتفاق ان تنقل او تؤجر هذا الامتياز او ان تبصرف به او بأي حق او سلطة تخولة لها بوجبه بدون ان تحصل على موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

المادة السابعة والعشرون

(التصرف بممتلكات الشركة)

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الاتفاق ان تباع او تبصرف بأي من الاشغال والمعدات والالات المملوكة للمشروع والتي تستعمل لاجراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من رئيس الوزراء .

المادة الثامنة والعشرون

(سلطة شراء المشروع)

اذا رغب رئيس الوزراء في شراء المشروع في نهاية السنة الخامسة والعشرين من مدة هذا الامتياز او عند انقضاء كل

ملك سنة ١٤٣١

خمس سنوات تالية من المدة المذكورة وأحرب من رغبته هذه باخطار خطي يلته للشركة قبل نهاية أية مدة من المدة المذكورة بأني عشر شهرا فيجوز له عند نهاية السنة الخامسة والعشرين المذكورة أو في نهاية كل خمس سنوات تالية أن يشتري المشروع شرط أن تراعى الالتزامات المبينة بموجب الشروط المبينة فيما يلي :

أ - يدفع رئيس الوزراء للشركة المبلغ اللازم لانعام استهلاك ما بقي من استثمارها عندئذ وفقاً لما ورد في الفقرة ١٥ من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق .

ب - يدفع رئيس الوزراء للشركة أيضاً عند شراء المشروع مبلغاً مساوياً لقيمة ارباحها الصافية عن المدة الباقية من مدة الامتياز متزلاً منها ما يبادل مقدار الفائدة على رأس المال للعدة المذكورة وتحسب هذه الارباح المتراكمة على اساس معدل ارباح الشركة السنوية اثناء السنوات الخمس السابقة للشراء والمحتفظ بها لدفع الارباح بعد خصم المبالغ المطالبة للاهلاك ونقص القيمة والمالين الاستياطين وفقاً لاحكام المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق . ويعتبر معدل الفائدة الواجبة لدى البنوك في عمان هو المعدل الذي يحسب على اساسه مقدار الفائدة المذكورة اعلاه على ان لا يزيد المبلغ المستحق دفعه للشركة عن مائة الف دينار (١٠٠ / ٠) من استثمارها الاسمي المكتتب به .

ج - يستمر المستثمرون الذين يكونون في خدمة الشركة بتاريخ شراء المشروع في العمل بموجب شروط عقودهم ، وإذا شاء رئيس الوزراء فصل اي منهم عن عمله قبل انتهاء مدة عقده فيعطيه تعويضاً مناسباً على ان لا يزيد هذا التعويض على راتب سنة .

د - اذا تبين نتيجة الحساب ان مجموع المال المرصود لانه نقص القيمة والمال الاحتياطي باستثناء المال الاحتياطي المبذور عنه في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق لم يمنع من توزيع ارباح لا يقل مقدارها خلال المدة التي سبقت تاريخ الشراء عن ١٥ ٪ ، على المساهمين فيقسم هذا المجموع مناسفة بين الشركة وبلدية عمان . وإذا تبين بنتيجة الحساب ان رصد هذا المجموع سبب لنقص ارباح الشركة عن معدل ١٥ ٪ ، فيعطى للشركة من ذلك المجموع من المال المرصود مقدار ما ينطلي للنقص والزيادة على ذلك اذا بقي شيء زائد يقسم مناسفة بين الشركة وبلدية عمان .

هـ - تحول السندات المالية المبذورة عنها في الفقرة [١] من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق الى الشركة .

و - بانعام ما ذكر اعلاه يصبح المشروع مع جميع موجوداته وامواله مملوكاً للحكومة او لبلدية عمان حسباً يقرره ذلك مجلس الوزراء .

المادة التاسعة والعشرون

(عقوبات التقصير والمخالفات وفسخ الامتياز)

يجوز لرئيس الوزراء بالاضافة الى كل ما ورد في الاحكام السابقة التي تخوله حق فرض التزامات وبدلات التعويض وفسخ هذا الامتياز ان يبالغ الشركة كلما لاحظ منها افعالاً او تخالفاً او مخالفة او تقصيراً في مراعاة نصوص هذا الاتفاق اخطاراً يطلب فيه ازالة اسباب الاحمال او التهاون او المخالفة او التقصير في الامر او الامور التي يبينها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ ذلك الاخطار . ولت تحفظ الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة ان تقنع رئيس الوزراء ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تصحيحها فيحق لرئيس الوزراء عندئذ اما ان يفرض غرامة على الشركة مقابل العطل والضرر الحاصل مع تقديم مدة الاخطار او ان يبالغ الشركة فوراً بفسخ هذا الامتياز بقرار من مجلس الوزراء او ان يفرض عليها كفالة عقوبتين . وفي حال اقرار بفسخ هذا الامتياز بموجب الاحكام الواردة فيه لا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن اي عطل او ضرر او خسارة تتكبدها او بمحتال ان تتكبدتها من جراء ذلك اقرار .

المادة الثلاثون

(الاجراءات في حال فسخ الامتياز)

إذا اقر مجلس الوزراء بمقتضى احكام هذا الاتفاق فسخ الامتياز تبقى الشركة - الى ان يبت في مصير المشروع وعلى ان

البلد ذلك على انني عشر شهرا من تاريخ قرار الفسخ - مسؤولة عن توليد وتوزيع القوة الكهربائية الى منطقة البئر . ورئيس الوزراء الحق في هذه الحالة اذا وجد ذلك ضرورياً ان يتخذ جميع الاجراءات التي يجبر لزوماً لها وان يمدد جميع اشغال الشركة ومعداتنا ويستخدم موظفيها او يبين اي موظفين آخرين يرى لزوماً لهم من اجل تلبية حاجات بلدي القوة الكهربائية وذلك على نفقة الشركة وبلديتها عنها .

ولا يحق للشركة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ الفسخ الا في الاحوال التي يوافق عليها رئيس الوزراء ان تهدم او تنقل بغير اذنه في وضع اي من الانشاءات والمعدات والالات التابعة لهذا المشروع وذلك الى ان يتخذ رئيس الوزراء بالاصد الاجراءات التي يرى ان المصلحة العامة تقتضي اتخاذها فتتصرف بهذه الانشاءات والمعدات والالات او اي جزء منها بما لم يبلغ رئيس الوزراء الشركة قبل نهاية الاثني عشر شهرا قراره هذا تصبح الشركة عندئذ حرة في التصرف بغير اذنه في المعدات والالات المذكورة . وإذا قرر رئيس الوزراء شراء المشروع او اي جزء منه فيعين وقت ما يشتريه صاحب قيمة الحقيقية بعد الفسخ مع الاخذ بنظر الاعتبار ما لحقه من نقص في القيمة والاستهلاك لفناء رأس المال . والمال الاحتياطي المرصود بموجب الفقرة [٣] من المادة الخامسة والعشرين فتتم تصفيته بموجب الفقرة [د] من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق ويخصص من الثمن كل ما قد يكون متربطاً على الشركة دفعه من التزامات والتعويضات والتعويضات الاخرى ، ويجب ان ترفع الشركة بعدئذ وفي خلال اثني عشر شهرا من صدور القرار بالشراء اية انشاءات كان لوالات لم يملكها رئيس الوزراء ورغبته في شرائها .

المادة الحادية والثلاثون

(انقضاء مدة الامتياز)

هذا تنقضي المدة المتوقعة بهذا الاتفاق ينتقل المشروع بكامله (اي تشغيل وتوليد الكهرباء وتوزيعها وجميع ارباها واموال الشركة المتخمة بهذه الاشغال) مستكمل الصيانة وصالحاً للاستعمال الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لولاية عمان حسبما يقرر ذلك مجلس الوزراء بدون مقابل ويصبح ملكاً لها وذلك بعد ان تحول السندات المالية المبذورة عنها في الفقرة [١] من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق الى الشركة . على ان اذا تبين نتيجة الحساب ان مجموع المال المرصود لقاء نقص القيمة والمال الاحتياطي المبذور عنه في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق لم يمنع من توزيع ارباح لا يقل مقدارها خلال مدة الامتياز عن [١٥] بالمئة على المساهمين فيقسم هذا المجموع مناسفة بين الشركة وبلدية عمان . وإذا تبين بنتيجة الحساب ان رصد هذا المجموع سبب لنقص ارباح الشركة عن معدل ١٥ ٪ فيعطى للشركة من المال المرصود مقدار ما ينطلي للنقص ويقسم الزائد على ذلك اذا بقي شيء زائد ، ولتة بين الشركة وبلدية عمان .

المادة الثانية والثلاثون

(تحويل رئيس الوزراء صلاحية الترخيص)

يجوز لرئيس الوزراء من وقت الى آخر ان يتحول اية سلطة او صلاحية مخولة له في هذا الاتفاق او متوطنة به بموجبها لغيره من اشخاص آخرين .

المادة الثالثة والثلاثون

(عدم تحميل رئيس الوزراء مسؤولية شخصية)

يتمتع رئيس الوزراء بهذا الامتياز بحكم منصبه ولا يعتبر هو او اي شخص ينوب عنه او يحول سلطاته مسؤولاً شخصياً

مجلس الوزراء

او مترتبة عليه اية نية شخصية في اي حال من الاحوال من اي عمل او امر او شيء نفذ او حمل او اعمل بمقتضى احكام هذا الاتفاق او فيما يتشاق به .

المادة الرابعة والثلاثون

(الاطارات)

كل اخطار يرغب رئيس الوزراء او اي شخص مفوض من قبله في توجيهه الى الشركة تطبيقا لاحكام هذا الاتفاق يرسل بالبريد المسجل الى مكتب الشركة الرئيسي في عمان ويترتب عليه ان تبلغ الشركة بعد انقضاء ثلاثة ايام على وضعه في البريد.

المادة الخامسة والثلاثون

(التحكيم)

اذا وقع اختلاف بين الفريقين بشأن تفسير او نفاذ اي نص من نصوص هذا الاتفاق او فيما يتشاق بهي قرار يتخذ بمقتضىه ولم يكن من استطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين في حال الاختلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخبونها كل فريق محكما واحدا مع محكم ثالث تنفق المحكمان على تعيينه . واذا اختلف المحكمان على تعيين المحكم الثالث او اذا لم يبين احد الفريقين محكما عنه فان محكمة الاستئناف العليا في المملكة الاردنية الهاشمية تقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

حضر هذا الاتفاق بتسعينين بالعربية في عمان في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦٦ هجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر آب سنة ١٩٤٧ ميلادية .

وقع عليه رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية
بالتبابة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

سمير الرفاعي

بمضور السكرتير العام لرئاسة الوزراء

محمد علي رضا

وقع عليه السيد محمد علي بدر بالتبابة عن شركة الكهرباء
الاردنية المساهمة المحدودة .

محمد علي بدر

بمضور عضو مجلس ادارة الشركة ونائب رئيسها

توفيق قطان

اعلان رقم (٢) لسنة ١٩٤٧

(صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١)

درخصة عامة مطلقة .

١ - بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي بمقتضى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١ ونظام مراقبة الاستيراد، قد اصدرت رخصة عامة مطلقة اعتبارا من ١٥/٢/١٩٤٧ حتى اشعار آخر لاستيراد جميع البضائع التي تسمح بتصديرها الا ان الاستيراد يكون دائما الى المملكة الاردنية الهاشمية .

المملكة المتحدة
حكومة جنوب افريقيا
استراليا
نيوزيلند
روديسيا
كينيا
اوغندا
الهند
سيلان
قبرص

٢ - يلغى الاعلان رقم ٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٣/٤/١٩٤٦ والمذكور في العدد ٨٥٦ من الجريدة الرسمية .
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

الموظفون

آ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على مقررات مجلس الوزراء العالي رقم ٤٣٤ و ٤٣٨ و ٤٥٢ المؤرخة ٣ و ٦ و ١٠/٨/١٩٤٧ المتضمنة ما يلي :

- ١ - اجراء التبادل فيما بين عمر زكي بك الافوني ومحمد علي بك المجلوني بحيث ينقل الاول وزيرا مفوضا للبنان والفساني وزيرا مفوضا للعراق وذلك من تاريخ ١/٩/١٩٤٧ .
- ٢ - ترقية رئيس اطباء البيطرة الدكتور كمال الطاهر الى الدرجة الرابعة من تاريخ ١/٧/١٩٤٧ .
- ٣ - ترقية طبيب الحكومة الدكتور احمد غنا الى الدرجة الرابعة من تاريخ ١/٩/١٩٤٧ .
- ٤ - تعيين الدكتور اسماعيل حسرت النابلسي لوظيفة طبيب في الحكومة من الدرجة الخامسة .

ب - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين الدكتور ابراهيم ملحه طبيباً في الجيش العربي الاردني برتبة رئيس من تاريخ ١٥ - ٩ - ١٩٤٧ .

ج - وافق نخامة رئيس الوزراء على قرارات لجنة انتخاب الموظفين المتضمنة ما يلي :

- ١ - ترقية الحاسب في دائرة النافذة السيد محمود خير الى وظيفة رئيس كتاب من الدرجة السابعة من تاريخ ١/٨/١٩٤٧ .
- ٢ - ترقية المأمور تحت التصديب في دائرة الجمارك السيد عبد الرحمن بيويش الى الدرجة العاشرة من تاريخ ١/٤/١٩٤٧ .
- ٣ - ترقية المحافظ السكاك السيد طلعت نقاحه الى الدرجة العاشرة من تاريخ ١/٤/١٩٤٧ .
- ٤ - ترقية المحافظ السكاك السيد محمد حسين دهشان الى الدرجة العاشرة من تاريخ ١/٤/١٩٤٧ .
- ٥ - تعيين السيد بشير محمد الحسين في الوظيفة الشافرة في دائرة الجمارك من الدرجة العاشرة .
- ٦ - تصنيف المأمور السيد مشهور قناتس في الدرجة التاسعة من تاريخ ١/٩/١٩٤٧ .
- ٧ - تصنيف المعلمين السادة سعيد - الان و داود الحايه و محمد علاء الدين الداغستاني و محمود النوري و خالد الخريسات

كل من اشغل

ميسى طلس و مصطفى الحسن وعبد السليمان ، في الدرجة المائتة من تاريخ ١٩٤٧/٩/١
٨ - تصنيف المملات الانسات غرية حسين و خديجه طاخا و ربيعه شوط و صبيحه المنوسي في الدرجة المائتة من تاريخ ١٩٤٧/٩/١ .

اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٦ من انظمة الموظفين

يعلن بان مساعد مهندس بلدية الباصمة السيد فؤاد معاينة قام بوظيفة مهندس بلدية الباصمة بالوكالة من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ حتى غاية ١٩٤٧/٥/١٥ .

الاستملاك

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المالي رقم ٤٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣٠ والمتضمن الموافقة على اعتبار استملاك ملك السيد صالح عقيل الباقية مساحته ٨١ مترا مربعا من البناء و ١١٥ مترا مربعا مساحة سماوية بنية دجها في السدة المقررة للشارع العام بحي المصاروة في جبل عمان الجديد وفق الخطط المنظم خصيصا لهذه الغاية مشروعا لتنفذ العام بالنيابة المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .
٢ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المالي رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٤٧/٨/١٠ المتضمن اعتبارا استملاك قطع الاراضي الواقعة في حوض بلد السلط رقم ٩٧ والبالغة مساحتها ١٠٥ دونات و ٦٨٠ مترا مربعا بقصد انشاء مصبح للسل عليها وفق الخطط المنظم خصيصا لهذه الغاية مشروعا لتنفذ العام بالنيابة المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

الموازنة العامة

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ - ٨ - ١٩٤٧ الموافقة على ما يلي :

- ١ - استبدال عنوان وظيفة [مفتح الجراك] المادة [٣] في الفصل [٩ - الجراك] بعنوان [مفتح دائرة التجارة] .
- ٢ - استبدال عنوان وظيفة [آذن في القوضية الاردنية الهاشمية في لندن] المسادة [١٤] في الفصل [١١] بعنوان [مامور تليفون] .

اعلان

اعلان بمقتضى احكام البند ٢٨ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ بان بلدية الباصمة طازمة بمد مضي (١٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار اقرار مقتضى اعتبار استملاك ما مساحته ٣١٤٠ مترا مربعا من ارض السيدة رقية بنت ابراهيم البيطار زوجة المرحوم محمود محمد الكرمي بنية دج هذه المساحة في السدة المقررة للشارع العام بحيل طمطور بموجب غطله العمومي المصدق مشروعا لتنفذ العام بالنيابة المقصود قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

في ١٩٤٧/٧/٣١
رئيس بلدية الباصمة
سامح حجازي

اعلان

يعلن الجميع ان جدول الحقوق المأذ لاراضي قرية المصطبة من قرى بني جسن التابعة قضاء جرش قد علق في دائرة سجل جرش بتاريخ ١٩٤٧/٨/٩ فكل من يود الاطلاع على جدول الحقوق المذكور ان يراجع المحلات المدرجة في الدوائر كان له اعتراض - عليه ان يقدمه وفقا للمادة الثامنة من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .
دائرة الاراضي - عمان
دائرة التسجيل - جرش
دائرة قرية - المصطبة
م. ا. كونييل
وكيل مدير الاراضي والمحاسبة

اعلان

يعلن الجميع ان جدول الحقوق المأذ لاراضي قرية ام حبله والمحرقات التابعة قضاء الكرك قد علق في دائرة تسجيل الكرك بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣ فكل من يود الاطلاع على جدول الحقوق المذكور ان يراجع المحلات المدرجة في الدوائر كان له اعتراض - عليه ان يقدمه وفقا للمادة الثامنة من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .
دائرة الاراضي - عمان
دائرة التسجيل - الكرك
م. ا. كونييل
وكيل مدير الاراضي والمحاسبة
غزة قرينة - ام حبله والمحرقات

اعلان صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

بني الاعلان المنشور في العدد (٣٦٦) من الجريدة الرسمية المتعلق بشركة الزيت الانكليزية اليرانية (مصر) لتسليح في وزارة المالية والمعلن عنها في العدد (٣٠٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ حزيران سنة ١٩٣١ يتضمنه ما يلي :

ان وكلاء شركة الزيت الانكليزية اليرانية (مصر) ليمتد م :
احمد بك البليسي في عمان وجنوب شرق الاردن وان مكتبه الرئيسي في عمان .
الملاحة ديب اخوان وشركاهم ، شرق الاردن ، خلف شكري ديب ، في المنطقة الشمالية من شرق الاردن ومكتبهم الرئيسي في اردن .
القول له قبول ببلغ الاعلانات او الوثائق او التقارير الاخرى بالقبالة من الشركة المذكورة هو اسماعيل بك البليسي في مكتبه في عمان .
الشخص الوحيد المفوض بتسجيل الشركة المذكورة في الماملات خلال ما ذكر اعلاه هو مديرها الحالي في فلسطين شرق الاردن المسترس . بلاندي . ومكتبه في القدس على زاوية شارع سان جويليان / مامن الله .

اعلان صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

بني الاعلان المنشور في العدد (٣٦٦) من الجريدة الرسمية المتعلق بشركة شل فلسطين ليمتد المسجلة في وزارة المالية والمعلن عنها في العدد (١٨٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ ويتضمنه ما يلي :
ان وكلاء شركة شل فلسطين ليمتد م :
احمد بك البليسي في عمان وجنوب شرق الاردن وان مكتبه الرئيسي في عمان .
الملاحة ديب اخوان وشركاهم ، شرق الاردن ، خلف شكري ديب ، في المنطقة الشمالية من شرق الاردن ومكتبهم الرئيسي في اردن .

كل من يود الاطلاع

٣- الخول له قبول تبليغ الاعلانات او الوثائق او التقارير الاخرى بالنيابة عن الشركة المذكورة وهو اسماعيل بك البليسي في مكتبه بمان .

٤- للشخص الوحيد المفوض بتمثيل الشركة المذكورة في المعاملات خلاف ما ذكر اعلاه هو مديرها الحالي في فلسطين وشرق الاردن المستر س. بلاند . ومكتبه في القدس على زاوية شارع سان جوليان / ماثن الله .

اعلان صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي عشر من شهر آب سنة ١٩٢٧ بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ الشركة المبينة تفاصيلها ادناه :

- ١- اسم الشركة
 - ٢- اسماء الشركاء
 - ٣- راسمال الشركة
 - ٤- مركز الشركة
 - ٥- اسماء الشركاء المتولين شؤون الشركة والتوقيع باسمها
 - ٦- الغايات التي ترمي اليها الشركة
 - ٧- تاريخ ابتداء الشركة
 - ٨- تاريخ انتهاء الشركة
- شركة سيدلية قنوار وقيمين
امين كامل قنوار وعيسى اسكندر قيمين
ثلاثة الاف وستة مائة جنيه فلسطيني
عمان
امين كامل قنوار وعيسى اسكندر قيمين مجتمعين
القيام باعمال الصيدلة وتجارة الادوية والمقايير بالجملة وبالفرد والتجارة العمومية بالاصناف المختلفة التي تتعلق بها .
اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٢٧
لاجل غير مسمى

الاطباء

صرحت دائرة الصحة الى الدكتور خليل جمعه الطوال بتسليم مئة الطب في الملكية الاردنية الهاشمية بصورة موقلة وسيكون مركز عمله عمان .

قرار امهال

صادر من محكمة جنائيات اردب

الحاكم قاضي علي حسن البدي الله ابو ثريا من اهالي كفر نجمة المتهم بجرم السرقة فقد منحه من جانب وثلاثة محكمة اردب مائة خمسة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيمهد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتجهيز امواله . على ان مأموري الضابطة الدلية كافة يجوزون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الجير وتنفذ هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .
٩٤٧/٨/٢٠

اعلان

- ١- فرضت الرقابة الطبية على القادمين من العراق الى الملكية الاردنية الهاشمية بطريق الجو والبحر ضد التيفوس وعلى القادمين من جوهانسبورج - افريقيا بطريق البر والبحر ضد الطاعون من تاريخ ٩٤٧/٨/٣ .
- ٢- التفتت الرقابة الصحية على القادمين الى الملكية الاردنية الهاشمية من انكوك وسيلان وبورما والملايو ضد الكوليرا وعلى القادمين بطريق الجو والبحر من اليونان ضد التيفوس وعلى القادمين من ايران وتركيا وكسيوما ومنمبيا وبنقندا ضد

الذي اعتبارا من تاريخ ٩٤٧/٨/٩ وعلى القادمين من الجزائر ، بالرمو ، كلكتا ، الاسماعيلية ، كامبالا ، رانقوم ، باسين ، لون الصين والمهند الصينيين ضد الطاعون من تاريخ ٩٤٧/٨/٩ .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية كامل الدكان السكنية براس عمان قرب مطحنة ملحس والمطبعة بتاريخ تسعين ثاني ٩٤١ رقم ٣٥ باسم المدبوت . عبد الرحيم بن الحاج مهيدي من عمان والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدابسة المرقوم في ٩٤٦/٧/٣ رقم ٣٣٢

لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية كامل القطعة رقم ٢٧٩ من الحوض ٣٣ حي جبل عمان الجديد رقم ٢ والمتشعبة ضمنها المرقومة على عشرين والمنازع والمسجلة باسم ابراهيم بن عطيه وعيسى من عمان والموضوعة تأمينا للدين بموجب عقد التأمين المرقوم في ٩٤٤/٨/٢٦

لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية كامل قطعة الارض المشاء ضمنها دار محتوية على غرفة واحدة ومطبخ وساحة مساوية كائنة على الجبل والمطبعة باسم المدبوت ذياب عبد الحليم من عمان بتاريخ نيسان سنة ١٩٤٣ رقم ٥٠ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدابسة المرقوم في ٩٤٦/٥/٢١ رقم ٢٤٠

لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية كامل الرصة المشاء ضمنها ثلاث مخازن مسقوفة ودرج ودكانين بدون سقف وثلاث غرف نظيفة السكنية بموقع راس عمان قرب مطحنة ملحس والمسجلة باسم السيد نوري جعفر من عمان بموجب سند التصرف المرقوم في ٩٤٦/٨/٣٠ تاريخ ٩٤٥/٩/٢٦

لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية دار كائنة براس عمان والمحتوية على ثلاث غرف والمنازع وساحة مساوية والمسجلة باسم المدبوت عبد الرزاق لاسلميان الحسن بتاريخ شباط سنة ٩٤٦ رقم ٧ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدابسة المرقوم في ٩٤٦/٨/٢٠ رقم ٨٠

لن يرغب في الشراء عليه مراعاة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

طروح للبيع بالزيادة الملتية قطعة ارض خلية مشاء ضمنها دكان ودار محتوية على ٩ غرف والمنازع وساحة مساوية والموضوعة على السرور والمسجلة باسم نظيره بنت عبد الحميد القباني من عمان بموجب سند التصرف المرقوم في حزيران

مركز التسجيل

حقة ٩٤٢ رقم ٥٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في ١٠/١/٩٤٦ رقم ٤٩
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل دار محتوية على غرفتين وساحة مساوية مع بساتين مسجرات كاشيتين راس محاذ والمجتلين
باسم فيلان بن عفار العتيبي من عمان بتاريخ ايلول سنة ٩٤٦ رقم ٢٥ و ٢٦ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة
المؤرخ في ٩٤٦/٩/٢٢ رقم ٥٣٨
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية ثلاث مليات وثلاث وسبعون مليوناً وثمانمائة واثنى واربعون الفا واربعماية حصة من
اصل احدى عشر مليارا وسبعماية وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وسبعة واربعون الفا وتسعمائة وثمانية وعشرون حصة من
كامل الدكان الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم المدبوت عبد القادر بن محمد طاش من عمان بتاريخ نيسان سنة ٩٤١
رقم ١٠١ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في ١١/٥/٩٤٤ رقم ٣٥١
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل القطعة رقم ٢١٩ من الحوض رقم ٣٣ حي جبل القويعة رقم ١ والمنشأ ضمنها دار
محتوية على خمسة غرف وليوانين والمناظرة وساحة مشجرة المسجلة باسم بكفيلة المدبول عندليب بنت رشيد هاشم والموضوعة
تأمينا للدين بموجب عقد ائتمانين رقم ٢٤٧ تاريخ ٩٤٥/٩/٢٤
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية دار محتوية على ٣ غرف وليوانات والمناظرة وساحة مساوية الكائنة بوقع الجوفة السفلى عمان
باسم المدبول محمد خالد الجوي بتاريخ آب سنة ٩٤٣ رقم ٩٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في
٩٤٦/٤/٢٢ رقم ٢٠٧
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية دار محتوية على خمس دكاكين وغرفتين وآخور ومطبخ بنا قديم كائنة بقرية وادي السيد
المسجلة باسم المدبول عيسى حجرات من وادي السيد بتاريخ مارت سنة ٩٤٥ رقم ٢٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب
سند الدين رقم ١٦٣ تاريخ ٩٤٥/٦/٧
لن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل العرصة المنشأ ضمنها دار طابقين العلوي على خمسة غرف وسالون والمناظرة والنفلي
على ٣ طابقين وطابق ثالث بدون سقف الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم بكفيلة المدبول السيدة حفدة بنت محمد

هذا من اجل

بموجب سند المدانة المؤرخ في ١٠/١/٩٤٦ رقم ٤٩ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في ١٠/١/٩٤٦ رقم ٤٩

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل دار محتوية على غرفتين وساحة مساوية مع بساتين مسجرات كاشيتين راس محاذ والمجتلين
باسم فيلان بن عفار العتيبي من عمان بتاريخ ايلول سنة ٩٤٦ رقم ٢٥ و ٢٦ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة
المؤرخ في ٩٤٦/٩/٢٢ رقم ٥٣٨
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية ثلاث مليات وثلاث وسبعون مليوناً وثمانمائة واثنى واربعون الفا واربعماية حصة من
اصل احدى عشر مليارا وسبعماية وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وسبعة واربعون الفا وتسعمائة وثمانية وعشرون حصة من
كامل الدكان الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم المدبوت عبد القادر بن محمد طاش من عمان بتاريخ نيسان سنة ٩٤١
رقم ١٠١ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في ١١/٥/٩٤٤ رقم ٣٥١
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل القطعة رقم ٢١٩ من الحوض رقم ٣٣ حي جبل القويعة رقم ١ والمنشأ ضمنها دار
محتوية على خمسة غرف وليوانين والمناظرة وساحة مشجرة المسجلة باسم بكفيلة المدبول عندليب بنت رشيد هاشم والموضوعة
تأمينا للدين بموجب عقد ائتمانين رقم ٢٤٧ تاريخ ٩٤٥/٩/٢٤
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية دار محتوية على ٣ غرف وليوانات والمناظرة وساحة مساوية الكائنة بوقع الجوفة السفلى عمان
باسم المدبول محمد خالد الجوي بتاريخ آب سنة ٩٤٣ رقم ٩٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدانة المؤرخ في
٩٤٦/٤/٢٢ رقم ٢٠٧
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية دار محتوية على خمس دكاكين وغرفتين وآخور ومطبخ بنا قديم كائنة بقرية وادي السيد
المسجلة باسم المدبول عيسى حجرات من وادي السيد بتاريخ مارت سنة ٩٤٥ رقم ٢٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب
سند الدين رقم ١٦٣ تاريخ ٩٤٥/٦/٧
لن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح لبيع بالزيادة الملكية كامل العرصة المنشأ ضمنها دار طابقين العلوي على خمسة غرف وسالون والمناظرة والنفلي
على ٣ طابقين وطابق ثالث بدون سقف الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم بكفيلة المدبول السيدة حفدة بنت محمد